المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg

دورية علمية محكمة

المجلد العاشر (العدد العشرين، يوليو 2025)

تحديات الأمن المحلي والإقليمي في دول الساحل الأفريقي

Local and Regional Security Challenges in the African Sahel Countries[1]

د. آدم عبد الله عمر
رئيس قسم القانون والعلوم السياسية بجامعة أنجمينا
محاضر بجامعة أنجمينا والجامعات التشادية
tamoukissa93@gmail.com

د. حسين عزو آدم
محاضر بجامعة الملك فيصل. وغالية الجامعات التشادية
المدير الإداري لمؤسسة سليوشن للمقاولات ودراسة المشاريع،
المستشار العلمي للمعهد العالي للتجارة وإدارة الأعمال اسكام
Izohisseinadaum@gmail.com

د. أمين إدريس الرخيص
مدير مركز البحوث والدراسات الأفريقية والترجمة
Amine idriss022.@gmal.cm

[1] تم تقديم البحث في 2024/9/14، وتم قبوله للنشر في 2025/5/13.

الملخص

تواجه دول الساحل الأفريقي مجموعة من التحديات الأمنية المعقدة التي تؤثر على استقرارها المحلي والإقليمي، يتجلى ذلك من خلال الصراعات المسلحة، وانتشار الجماعات المتطرفة وزيادة الهجرة غير الشرعية، إن الصراعات المسلحة التي تشهدها منطقة الساحل الأفريقي بسبب النزاعات القبلية والصراعات السياسية مما يؤدي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وزيادة الفقر، وكذلك بعض الظروف الغامضة ومنها الجماعات المتطرفة الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وداعش وبوكو حرام والجماعات الجهادية الأخرى التي توسع نفوذها في المنطقة الساحلية، مستغلة ضعف الحكومات المحلية وتفشي الفساد، وتعد الهجرة غير الشرعية واحدة من أبرز التحديات في دول الساحل الأفريقي حيث يهرب العديد من الأفراد من ظروف الحياة القاسية، مما يؤدي تفاقم الأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه العديد من دول الساحل مما يعيق جهود التنمية ويضعف القدرة على مواجهة التحديات الأمنية، وتعتبر الحاجة إلى التعاون الإقليمي الدولي بين دول الساحل والمجتمع الدولي أمراً ضرورياً لمواجهة هذه التحديات ويتطلب ذلك استراتيجيات شاملة تجمع الأمن والتنمية.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتاريخي باعتبار أنسب المناهج لتنفيذ مثل هذه البحوث التي تتحدث عن تحديات الأمن والنزاعات في دول الساحل الأفريقي بالإضافة إلى ذلك استعان الباحثين بالأمثلة النادرة لدول الساحل الأفريقي وصولاً لبعض الحقائق التاريخية.

ومن أهداف هذ البحث توضيح التحديات الأمنية والنزاعات في دول الساحل بالإضافة إلى معرفة المشاكل المؤثرة على بعد الصراعات السياسية ودور الدول الكبرى في دول الساحل الأفريقي، وتوصل الباحثون إلى عدة نتائج وتوصيات لضرورة تعزيز التعاون والجهود المبذولة في حل جميع المشاكل في دول الساحل الأفريقي.

الكلمات المفتاحية: تحديات الأمن المحلي والإقليمي في دول الساحل الأفريقي، العناصر المحلية للأمن الإقليمي في دول الساحل، النزاعات المحلية في المجالات السياسية، نزاعات مسلحة ذات طبائع أيدلوجية، والنزاعات التي أحد طرفيها جماعات مسلحة، غياب الأمن المحلي والإقليمي في دول الساحل، هو عدم استقرار التنمية الاقتصادية والسياسية وغيرها.

Abstract

The Sahel countries face a set of complex security challenges that affect their local and regional stability, which is evident through armed conflicts, the spread of extremist groups and the increase in illegal immigration. The armed conflicts witnessed in the Sahel region due to tribal and political misunderstandings, which lead to the dismantling of the social fabric and the increase in poverty, as well as some ambiguous circumstances, including extremist terrorist groups such as Al-Qaeda, ISIS, Boko Haram and other jihadist groups to expand their influence in the coastal region, exploiting the weakness of local governments and the spread of corruption. Illegal immigration is one of the most prominent challenges in the Sahel countries, as many individuals flee harsh living conditions, which leads to the exacerbation of humanitarian crises and political instability suffered by many Sahel countries, which hinders development efforts and weakens the ability to confront security challenges. The need for regional and international cooperation between the Sahel countries and the international community is essential to confront these challenges, and this requires comprehensive strategies that combine security and development. The research relied on the descriptive and historical approach as the most appropriate approaches to implement such research that discusses the challenges of security and conflicts in the countries of the African Sahel. In addition, the researcher used rare examples of the countries of the African Sahel to reach some historical facts. The objectives of this research include clarifying the security challenges and conflicts in the countries of the Sahel, in addition to knowing the problems affecting the dimension of political conflicts and the role of major countries in the African Sahel. The researcher reached several results and recommendations on the necessity of enhancing cooperation and efforts made to solve all problems in the countries of the African Sahel.

Keywords: Challenges of local and regional security in the Sahel countries, local elements of regional security in the Sahel countries, local conflicts in political spheres, armed conflicts of an ideological nature, and conflicts in which one party is armed groups, the absence of local and regional security in the Sahel countries, the instability of economic, political and other development.

مقدمة

تعتبر منظمة الساحل الأفريقي أحد الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية والتعقيد، حيث تواجه تحديات أمنية كبيرة تتعلق بالاستقرار المحلي والإقليمي، وقد اكتسبتها أهميتها الأمنية هذه من عناصر متنوعة ومتداخلة جعلتها تخضع لإعادة التقويم، وتضم هذه المنطقة دولاً مثل مالي والنيجر وتشاد وغيرها، التي تعاني من صراعات مسلحة، وعدم الاستقرار السياسي وتفشي الجماعات المتطرفة، ويبدو أن التمثلات أو التصورات التي شكلتها أوروبا، وخاصة الدول المتوسطة منها، بوصفها ذات اتصال مباشر بالمشكلات القادمة من الساحل الأفريقي عموماً وتلك التي تعيد رسمها الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها فاعلاً كبيراً في أفريقيا تكشف عن استمرار شيوع تمثلات الغرب من سواها في هذه المنطقة، تؤثر هذه التحديات بشكل عميق على حياة السكان مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية وزيادة إعداد النازحين واللاجئين، كما أن هشاشة هذه الدول تجعلها عرضة للتدخلات الخارجية، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني، في مقابل ذلك فإن الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات مثل الاتحاد الأفريقي تميل إلي ترسيخ نظرة تجمع بين العناصر الإنسانية للمشكلات الساحلية وبين تلك المرتبطة بالعمق بما فيها الناتجة عن النزاعات المسلحة أو الجريمة المنظمة أو غيرها من الجرائم.

ولذلك تتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتشكل بيئة محفوفة بالمخاطروالتحديات، حيث تتصاعد النزاعات القبلية في حلقات هرمية متصاعدة تتباعد وتتقارب بحسب مصالح القائمين في إدارتها إضافة للصراعات على الموارد مما يهدد السلم الأمني في المنطقة، إن فهم هذه التحديات يتطلب نظرة شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد المحلية والدولية مما يرتبط من جهود منسقة لإيجاد حلول.

مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول تأثيرات التحديات الأمنية على الاستقرار والتنمية ووضع استراتيجيات سياسية لعدم وقوع المشاكل داخل دول الساحل، حيث أن التنافس بين السياسيين والزعماء هوالسبب الرئيسي في تغذية النعرات واندلاع الحروب وتأثيرها على الاستقرار في دول الساحل الأفريقي، وركز الباحثون غالباً على تناول القضايا أو المشكلات الناشئة في منطقة الساحل الأفريقي، بوصفه مجالاً جغرافياً مستقطباً للجماعات والمشكلات والمصالح الخارجية، ولأن الصحراء تشكل منطقة واسعة فإن تقويمها بشكل شامل يجعل المسألة شديد التعقيد في غياب مركز نشط تتمحور فيه المؤثرات الجيوسياسية.

أهداف البحث:

إن أهداف البحث الذي يرمي إليها تتضح فيما يلي:

- التعرف على الأسباب التي تقوم عليها دول الساحل الأفريقي من مجموعة من التحديات الأمنية المعقدة وتأثيرها على عدم الاستقرار في دول الساحل.
- التزود بالمعرفة الحقيقية والخبرة العالية لأبعاد التحديات الأمنية والتوترات الداخلية التي عنها عدم الاستقرار في دول الساحل الأفريقي.
- معرفة أسباب التحديات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي الاقتصادي ومحاولة الابتعاد بقدر الإمكان الابتعاد عن كل الأمور التي تكون خميرة الاعتداء وتضر بالأمن الساحلي في القارة الأفريقية.

أهمية البحث:

- إبراز جميع الوسائل الممكنة لحل المشاكل والتحديات الأمنية والنزاعات والصراعات المتجددة التي تؤثر على الدول في الساحل الأفريقي وتؤثر على عدم استقرار، وإيجاد حلول اقتصادية للتنمية المستدامة في دول الساحل.
- جمع المعلومات وما يتعلق بها من تأثيرات أمنية وتحديات مستقبلية لدول الساحل الأفريقي.
- تسهيل المعرفة وحل المشاكل والتحديات الأمنية من أجل المساهمة في الاستقرار السياسي في دول الساحل الأفريقي.

التساؤلات البحثية:

استناداً إلى الإشكاليات الأساسية للبحث، سيتم التركيز على مناقشة التساؤلات الآتية:

- كيف يمكن إعادة مناقشة منطقة الساحل الأفريقي بهذه الدراسة؟
- هل يمكن إقامة رابط تاريخي لبعض الظواهر الأمنية لدول الساحل الأفريقي؟
- ما حقيقة وجود التنافس الإقليمي الخارجي في دول الساحل الأفريقي؟
- هل في الإمكان إبراز الخصائص الأمنية والاستراتيجيات في دول الساحل؟

فرضيات البحث:

- يرتبط تفسير وضعية الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي بفهم جذور تصاعد ظواهر النشاط الجهادي والتطرف وأشكال الجريمة بأنواعها.

- يرتبط الأمن في منطقة الساحل الأفريقي بمحددات جيوسياسية عامة ذات صلة بتنافس خارجي في المجالات الجغرافية وبعض المشاكل الداخلية الأخرى.
- يخضع الأمن في منطقة الساحل الأفريقي لتقويم أمنى – جيواستراتيجي عام يعكس الهوية التاريخية والحضارية لمنطقة الساحل.
- وفي هذا الصدد فإن المسؤولية الكبرى ملقاة على الفاعلين المحليين والإقليميين وهم الذين يفترض أن تقوم علاقاتهم مع العناصر الخارجية وغير ذلك.

منهج البحث:

فيما يختص بالمقاربات المنهجية التي سوف يتم اتباعها لتحليل المشاكل والقضايا المتعددة والمتعلقة بالمنطقة الساحلية والجيوسياسية ومحاولة كشف الحقائق لاستعمال المنهج الوصفي والتاريخي لتحليل الموضوعات السياسية ذات الصلة بتحديات الأمن المحلي والإقليمي لدول الساحل الأفريقي.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: التحديات الأمنية والسياسية لدول الساحل الأفريقي.
- الحدود الزمانية: من بداية عام 2008 – 2019م شهدت التوترات المشاكل والأزمات الأمنية والسياسية المتجددة في دول الساحل الأفريقي.
- الحدود المكانية: دولة تشاد ودول الساحل الأفريقي.

هذه الدراسة تقسم إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: وفيه يتناول العناصر المحلية للأمن في الإقليم:

أ–النزاعات الحدودية والترابية

ب–النزاعات التي أحد طرفيها جماعات مسلحة

المبحث الثاني: وفيه يتناول نزاعات مجالية –وجيوسياسية

المبحث الثالث: وفيه يتناول نزاعات مسلحة "أيديولوجية"

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

هذه الخريطة توضح منطقة الساحل الأفريقي (منطقة الدراسة)

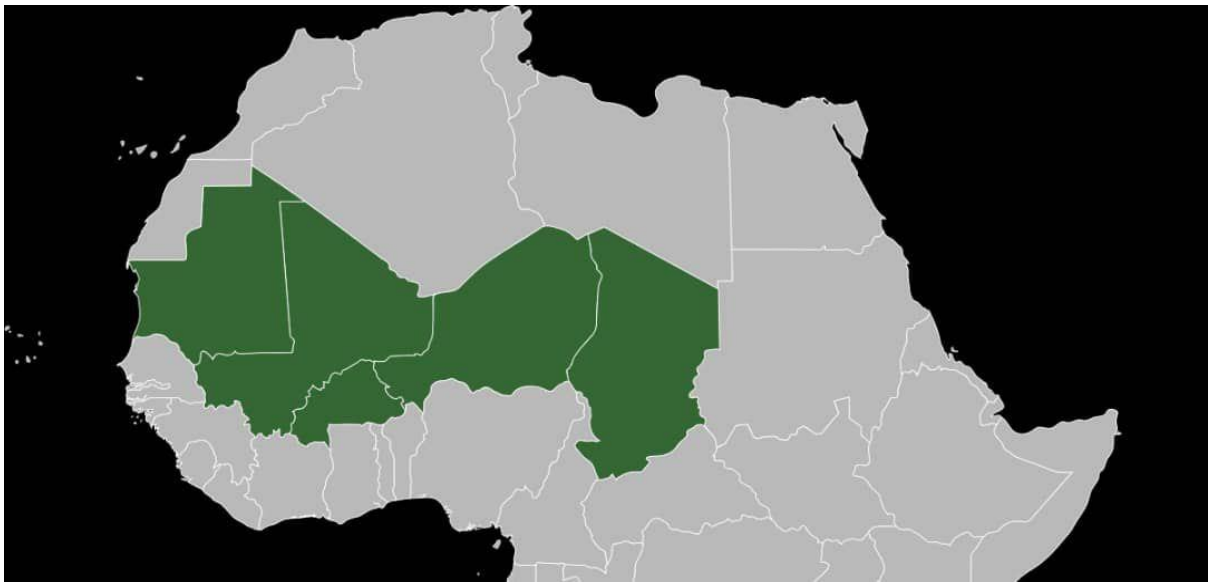

المبحث الأول

العناصر المحلية للأمن في الإقليم

لا تكاد تخلو المنطقة من نزاعات متنوعة، تتركز –خاصة –في نزاعات بين الدول حول الحدود أو في نزاعات داخلية. تُسهم العناصر الوافدة في وجود مثل هذه النزاعات كما تسهم هذه النزاعات في التقاطع الجيوسياسي للمشكلات الأمنية في المنطقة، ويُشكل فهم أسباب النزاعات المسلحة وجذورها في هذه المنطقة، عملاً مفيداً لتحليل الإطار العام لمشكلات الأمن في منطقة الساحل والصحراء، كما يُشكل تحليل خريطة النزاعات جزءاً من تحليل تضعضع في المنطقة.

النزاعات المحلية

يهيمن في المنطقة نوعان من النزاعات التي ارتبطت حديثاً بها، الأول: نزاعات حول الحدود؛ إذ تشكل الاتصالات بين الحدود مشكلة سوسيولوجية للأمن الإقليمي في الصحراء، فالحدود السياسية لدول المنطقة لا تفسير لها من دون ربطها بالفترة الاستعمارية. لقد حدث خلاف نظري حول معايير تثبيت الحدود الأفريقية، وتأثير هذه الحدود السياسية الطويلة والواسعة في دول منعدمة التعاون فيما بينها. أما النوع الثاني: فهو نزاعات يتشكل أحد طرفيها من غير الدول، وهذا الطرف بدوره يخوض حروباً بعضها لأغراض جيوسياسية لإقامة دول أو تغيير حدود الخريطة، وبعضها الآخر لأغراض أخرى متنوعة.

أ- النزاعات الحدودية والترابية

تتميز النزاعات الحدودية والترابية في المنطقة، وفي كل أفريقيا، بكونها نزاعات ذات أبعاد تاريخية وسوسيولوجية، وهي ذات ميزة استعمارية كذلك. وقد ظهر أول محدد سياسي للتعامل مع هذا الوضع في توجه الدول الأفريقية نحو إقرار مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار منذ المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية عام 1963. (شوقي عطاء الله الجمل، المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية، 455-460) وقد رأت بعض الدول في هذا المبدأ امتيازاً لبعضها دون غيرها؛ إذ إن بعض الدول حصلت على أقاليم ترابية واسعة عن الاستعمار مقابل دول أخرى ورثت مساحات أقل وحدوداً مضطربة. ومن بين الدول شديدة المعارضة لهذا المبدأ نجد المغرب البلد الذي رفض التقسيم الاستعماري، والصومال الذي ظل يدعو إلى وحدة الشعوب الصومالية المنقسمة على دول عدة، وهي إثيوبيا وكينيا (شوقي عطاء الله الجمل، المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية، ص 455-460). وعملياً، فإن مبدأ احترام الحدود الموروث عن الاستعمار، عرف تنازلاً عن تطبيقه من خلال الحروب التي أدت إلى استقلال أريتريا عن إثيوبيا وجنوب السودان عن شماله.

وقد عرفت بعض النزاعات في منطقة الساحل والصحراء التسوية في فترات سابقة. كالنزاع الموريتاني السنغالي حول الحدود، والنزاع بين مالي وبوركينا فاسو، والنزاع بين الكاميرون ونيجيريا حول بحيرة تشاد، فهذان الأخيران صدر فيها حكمان من محكمة العدل الدولية، كما صدر حكم من المحكمة ذاتها في نزاع بين ليبيا وتشاد في عام 1994، أيدت فيه الطرف التشادي. بينما استمرت نزاعات أخرى من الناحية الجيواستراتيجية وظلت آثارها متداخلة، كنزاع الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو من جهة، والمغرب والجزائر من جهة أخرى، باعتبار الجزائر الدولة الراعية والداعمة للجبهة والواقع أن مثل هذه النزاعات معهود في الدول الحديثة التكوين والتشكل في أفريقيا، وقد انتقلت من حدود المناطق وهي حدود متحركة ونسبية في القديم إلى حدود الخطوط وهي حدود أكثر دقة (محمد البشير أحمد موسى، 2000، 35). وقد أظهر هذا التوزيع في الحدود شهية وتسابقاً في حيازة الجغرافية -الاستراتيجية، وتعد وجهة النظر هذه أن بعض الإمبراطوريات التي عرفتها أفريقيا كالسونغاي في مالي لم تكن لها حدود دقيقة (عبد الله عبد الرازق إبراهيم، 1997، 116). ويبدو أن مصر هي البلد الوحيد الذي كانت له حدود في الماضي منذ الفراعنة. ويرى رأي آخر أن هذا دليل على أن الحدود من إيجاد الاستعمار (حمدي عبد الرحمن، 2007، 48).

يقع نزاع الصحراء الغربية من الناحية الجغرافية في منطقة تقاطع صحراوية – ساحلية تشمل المغرب والجزائر وموريتانيا، وكذلك مالي بطريقة غير مباشرة، وهي بؤرة توتر مستمرة في الفضاء المغاربي، تلقي بتأثيرها في التعاون الإقليمي المغاربي وعبر غرب أفريقيا؛ إذ يسعى كل طرف للمحافظة على قرص ربح في المنطقة والنزاع الصحراء العربية آثار أخرى، إنسانية ناتجة من ظروف اللاجئين في مخيمات تندوف والمستقبل الخاص بهم، وأمنية ناتجة من شبكة العلاقات التي يحتمل أن يُطوّرها عناصر من داخل المخيمات مع جماعات أخرى في الصحراء مع الوقت، ولهذا السبب ارتبط عدد من عمليات اختطاف الرهائن من طرف عناصر من هذه المخيمات أو باتهام عناصر من داخلها، وأصبح احتمال وجود بعض الاتجاهات الجهادية أمراً وارداً، وكذا تصاعد خطاب تخويف من علاقات محتملة بين عناصر من المخيمات وبعض الجماعات المسماة إرهابية في المنطقة (محمود عبدالرحمن الشيخ، 2004، 111) علماً أن توجه جبهة البوليساريو أو بعض أجنحتها نحو النشاط الجهادي هو أمر مستبعد (محمد البشير أحمد موسى، 2000، 36)، بالنظر إلى ما يعنيه ذلك من تهديد أو قضاء على عناصر الشرعية بالنسبة إلى الجبهة.

يتميز نزاع الصحراء الغربية بكونه نزاعاً جيوستراتيجياً بامتياز، فهو لا يتعلق بنزاع حدودي صغير، ولا بدعم جزائري للحق في تقرير المصير، بل بإحداث دولة جديدة في المنطقة تحد من النزعة الصحراوية التاريخية للمغرب، وسيكون للطرف المنتصر فيه معنويات أكبر للتدخل في السياسات الإقليمية؛ ومن ثم، فإن للنزاع أبعاداً أكثر تعقيداً مقارنة بنزاعات أخرى ذات طابع حدودي محض كتلك التي تم ذكرها، والتي تم حلها في الغالب إما بوسائل قضائية دولية أو دبلوماسية أو بالمساعي الحميدة.

وتعرف المنطقة في شرق الساحل والصحراء عناصر نزاعات معقدة جداً، كان آخرها انفصال جنوب السودان عن السودان الشمالي واستمرار مخلفات النزاعات الحدودية، وخاصة حول أبيي في منطقة كردفان وحول النيل الأزرق والمناطق الأخرى الغنية بالنفط كما يُعاني السودان أيضاً مخلفات نزاع عميق في غربه وجنوبه الغربي في دارفور، بالإضافة إلى الاضطراب المتواصل في القرن الأفريقي؛ فلمخلفات الأمن في هذه البور أبعاد إنسانية متعددة؛ بسبب النقص الغذائي وظروف المجاعة أحياناً، أو بسبب شيوع ظواهر التهريب وانتشار السلاح وتوظيفه في نشاطات جديدة كالقرصنة، وعمليات الخطف ونقل المواد الممنوعة والمتاجرة فيها.

يمكن القول إن ظاهرة انتشار الأسلحة ميزة الشريط الممتد من القرن الأفريقي والسودان إلى غربه بين موريتانيا وخليج غينيا، كما يمكن لهذه الأسلحة أن تساعد التنشيط المتزايد للنزاعات، وبالنسبة إلى القرصنة في القرن الأفريقي مثلاً، وبحسب بية شولك، فإن معظم عناصرها هم من الصيادين وتربطهم

بصورة عامة عشيرة مشتركة وصلة دم وولاءات قبلية، لكن عضويتها تظل غامضة وغير محددة (محمود عبد الرحمن الشيخ، 2004، 41). كما يرى شولك أن هؤلاء العناصر لا علاقة لهم بحركة الشباب المجاهدين المقاتلة في الصومال، بل إن هذا الحركة تتبرأ من القراصنة (محمود عبد الرحمن الشيخ، 2004، 52). غير أن هذا لا يكفي للجزم بالقول إن الحركة لا علاقة لها بالقرصنة ما دامت تبسط سيطرتها على مناطق واسعة في الصومال.

من المؤكد أن انتشار السلاح يساعد بقوة في اندلاع متتال للنزاعات أو على الأقل الاحتفاظ به لاستخدامه حال اندلاع النزاعات. وتميل الدول التي تتداخل بينها المشكلات إلى ممارسة رقابة على تدفق السلاح، لكن من دون قدرتها الكبيرة على تحقيق ذلك، بالنظر إلى عدم قدرتها على ممارسة الرقابة على الحدود وتأمينها؛ ما يجعل تدفق السلاح مؤشراً على استمرار مشكلات الأمن في الصحراء ويُعد انتشار السلاح، سبباً ونتيجة في هذه النزاعات (عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثرها في تنظيم مرافق الأمن، 308).

ب- النزاعات التي أحد طرفيها جماعات مسلحة

تتميز سوسيولوجيا النزاعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء بتعقيدها، وخاصة تلك التي يكون أحد طرفيها جماعات مسلحة أو حركات تمرد. ويُمكن ذكر ثلاثة أنواع من النزاعات المسلحة في الشريط الساحلي المرتبط بدول محيطة ومنخرطة في المنطقة التي – أي هذه النزاعات – أحد طرفيها غير حكومي.

المبحث الثاني

نزاعات مجالية - وجيوسياسية

يأخذ من هذه النزاعات طابعاً تاريخياً، وهي نزاعات طويلة الأمد في غالبها، تنشب حول المجال الجغرافي، أو لإعادة تحديد الخريطة الإقليمية، أو بشأن بعض السياسات الإقليمية داخل الدول، وتتميز هذه النزاعات بكونها تعبيراً عن انتماءات جماعية ترابية أو ثقافية وغير ذلك، ومنها مثلاً: حروب الطوارق المتواصلة في شمال شرق مالي وشمال النيجر، وهما من بلدان الساحل ولا يمكن فهم حروب الطوارق هذه من دون فهم حقائق حياة الترحال في المنطقة، ومن دون العودة إلى الفترة الاستعمارية، وأيضاً من دون فهم تصور الطوارق للنطاقات المجالية؛ وهو التصور ذو الصلة الوثيقة بالتنظيم الاجتماعي كما يلاحظ ذلك أندري بورجو (محمود عبدالرحمن الشيخ، 2004، 62) كما يمكن التنبيه على الموضوع ذاته في

نزاعات شمال تشاد حيث تتداخل جماعات التبو بين الحدود الليبية والتشادية، وفي الشرق؛ حيث تتداخل قبائل دارفور مع شرق تشاد، ومنها قبيلة الزغاوة، وكذلك الحال مع حركة تحرير دلتا النيجر في نيجيريا والتي تنشط في الجنوب؛ حيث توجد أهم موارد النفط وعلى الرغم من أن هذه الحركة أعلنت عن وجودها في عام 2007، فإن نشاطها في إقليم بيافرا السابق الذي عرف أحد أهم النزاعات المسلحة وأبشعها في المنطقة، يُعيد المشكلات التاريخية إلى نزاعات الأقاليم والحكومات في نيجيريا كما أن نزاع جنوب السودان الذي قادته الحركة الشعبية التحرير السودان وانتهى بالانفصال مازالت آثاره قائمة، وتحولت المشكلات من حل العلاقة مع الخرطوم إلى التنافس على عناصر الثروة حول الحدود (محمود عبدالرحمن الشيخ، 2004، 71).

ويلاحظ أن أهم هذه الحركات والجماعات لها مطالب إقليمية ترابية وثقافية أيضاً، فهي إن لم تطالب بالاستقلال، فإنها تطالب بتحسين مستوى التنمية أو إقرار أوضاع سياسية في علاقات الحكومات المركزية بهذه الأقاليم وتتميز هذه النزاعات بكونها تاريخية وطويلة الأمد، ومع أن بعضها تمت تسويته، فإنه يعود من حين إلى آخر، كما هو الوضع في جنوب السودان، ولم يبق السودان بعيداً عن نزاعات داخلية مسلحة ذات بعد ديني ومذهبي، وأضحى نزاع دارفور اليوم يُلقي بظلاله على مستقبل هذه الدولة وعموماً، تتداخل العوامل في هذا النزاع إلى حدود تجعل من الصعب وضع الحد الفاصل بين الجذور الإثنية للنزاع والعوامل الأخرى ويصف ذلك أحد الباحثين المختصين في المنطقة بقوله: يظهر أن الحرب دخلت في نوع من التمزق الإثني، وهي التي – من دون شك – لم تكن واضحة المعالم فقط (عبدالهادي الحويج، 2017م، 65).

تتقاسم منطق منطقة دارفور مجموعتان قبليتان قبائل عربية وأخرى إفريقية، تتركز الأولى في جنوب دارفور والثانية في شماله، وكلتاهما تدين بالإسلام (عبد الله الأشعل، 2007، 16). غير أنه يسود احتقار الإسلام كل طرف من الطرف الآخر، بحسب ما يرويه جيروم توبيانا (عبد الهادي الحويج، 2017، 67). ويجدر التنبيه هنا، إلى عدم الوقوع في إعادة إنتاج قراءة إثنولوجية عمياء لنزاع دارفور، فالنزاع لا يتعلق بمعيار إثني قبل، بل إن عناصر متنوعة تدخلت لتسهم في تعميقه، ومنها طبيعة النشاطات الاقتصادية والمهنية بحسب القبائل. كما أن النزاعات القبلية في دارفور ليست ثابتة؛ أي في اتجاه قبائل عربية وأخرى إفريقية؛ فنزاعات سابقة نشبت بين مجموعات من قبائل الفور نفسها (أي إفريقية) في عامي 1987 و1989، فيما لم تخضع نزاعات أخرى لهذا الدافع؛ أيا كانت التحالفات فيها متداخلة، فعرب وغير عرب ضد الفور، وغير ذلك. وعموماً، فإن النزاعات في دارفور تخضع للتحالفات القبلية التي يرجع كثير

منها إلى التنافس بين قبائل الرحل وقبائل الاستقرار، وكما يُلاحظ، فإن العلاقة المضطربة بين هذين النوعين من القبائل يظل مؤشراً بالغ الأهمية في تفسير عدد من نزاعات الساحل والصحراء، وبالنسبة إلى الضحايا، فإن أغلبية اللاجئين إلى تشاد من غير العرب، في حين انه يوجد من بينهم عرب كذلك، وينطبق الأمر ذاته بالنسبة إلى القتلى وتتميز أغلبية القبائل العربية بالتنقل وتربية الماشية، في مقابل اعتماد المجموعات الأفريقية على الزراعة، ومنها قبائل محدودة تعتمد على الترحال والرعي، وهذا الاختلاف في الإنتاج الاقتصادي مهم جداً لفهم جزء من النزاع في دارفور إن أبرز الفاعلين المباشرين في هذا النزاع، طرفان: الأول هو ما يعرف بالجانجويد والثاني هي الحركات المسلحة والسياسية (عبدالله الأشعل، 2007، 17). ولعل هذا الفرق في طبيعة الإنتاج بين الرعاة والمزارعين، هو ذاته ما يؤكده باحث سوداني، وهو حيدر إبراهيم حيدر؛ حيث يذكر في هذا الصدد أننا نجد مجموعات من: «رحل ورعاة، لا يميلون إلى تملك أراض صغيرة، ويُفضلون المساحات الواسعة للحركة، وليست بالضرورة أن تكون ملكية خاصة ومن وجهة نظره، فإن تناقض المصالح هذا، ومع اتخاذه أبعاداً سياسية متزايدة، أخذ يتخذ أبعاداً عرقية (عبد الهادي الحويج، 2017، 68).

ويشير الأستاذ حمدي عبد الرحمن إلى أن الموضوع أكبر من نزاع إثني أو نزاع قبلي، فالتمازج الاجتماعي في دارفور كبير، ويصعب معه التسليم فيه بالأمر، ولعل الرأي ذاته يخلص إليه جيروم توبيانا في دراسته المذكورة آنفاً؛ إذ يذكر الأستاذ حمدي عبد الرحمن أن المدخل القبلي في فهم الصراع الدارفوري أمر معيب، سواء من حيث المنطق الذي يقوم عليه، أو المنهج الذي يسترشد به إن على المرء أن يتساءل: ما حقيقة الصراعات القبلية والإثنية في السودان خاصة وأفريقيا عامة؟ ولماذا يستخدم العنف، بدلاً من التفاوض والمساومة في تسوية هذه الصراعات؟ ولعل الجواب على هذه الإشكالية العميقة سيقود – لا محالة – إلى إعادة طرح الأساطير التي نشأت حول الهويات وحول الدول والحكم وتوزيع الأدوار السياسية والثقافية والإنتاجية (عبد الله الأشعل، 2007، 18). وعلى جانب آخر، فإن فهم نزاع دارفور لا يمكن عزله عن الجغرافيا السياسية للسودان، وبحسب الأبحاث، فإن السودان يتكون من حوالي عشر مجموعات رئيسية، تنقسم إلى مجموعات ثانوية وفرعية (عبد الله الأشعل، 2007، 18) ويذكر باحث سوداني في هذا الصدد، وهو أنور سيد كامل، أن المشكلات السياسية الناجمة عن التعدد العرقي هي الأوضح في السودان، إذ يصنف الإنسان في السودان أولاً على الأساس العرقي، ثم تأتي بقية التصنيفات القائمة على أساس الدين أو الوضع الاقتصادي ..... إلخ. فالتمييز العرفي في السودان هو سيد أنواع التمييز، وخاصة في آثاره المجتمعية؛ حيث إن التمييزين الديني واللغوي لهما تأثيراتهما، ولكنهما لا يتسيدان الموقف بمقدار التمييز

العرقي (عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثرها في تنظيم مرافق الأمن، ص317). وبرغم ما لهذا الرأي من مصداقية، فلا يمكن فصله عن المظالم المتولدة من صراع الجماعات حول الهيمنة، أو صراع الجماعات مع الحكم المركزي حول الاستفادة أو احتكار عناصر الاستفادة من إمكانات الجغرافيا، وهذا التصور الذي وقعت فيه بلدان أفريقيا عموماً، وبلدان أفريقيا الصحراوية التي يركز عليها هذا البحث، كان يقوم على فصل الجغرافيا الطبيعية عن الجغرافيا السكانية، بينما هما معاً لا ينفصلان.

ويفيد هذا، أن الاصطفاف العرقي الذي أدى مثلاً إلى استقلال جنوب السودان، هو نتاج الصراع تاريخي، بعضه ذو صلة بالنشأة الحديثة للسودان في القرن التاسع عشر، وبعضه استعماري حديث، تولد من تشكل السودان من ممالك الماضي المتعددة وإماراته، ومنها دارفور يضاف إلى ذلك اصطدام تصور القيادة السودانية في الشمال، وهي التي حسيت أن بإمكانها التحكم، والهيمنة على إقليم السودان عبر الوسائل القرية، ويؤكد الباحث أنور سيد كامل مرة أخرى، أن هذا التنوع الإثني كان أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في تقويض دعائم الوحدة الوطنية (شوقي عطاء الله الجمل، النزاعات الأهلية في أفريقيا، 462). ووفقاً لهذا الآراء، فإن التكوين الإثني بعد أحد عناصر التنبؤ بتفكك الدول إن لم يدبر على أسس سليمة، وفي مقابل ذلك، فإنه يختم بالدعوة إلى خيارات المعالجة، وهي التي تتركز حول اختيارات مرنة توافقية تقوم على نبذ الإجراءات القسرية؛ مثل: الآلية الفيدرالية والديمقراطية التوافقية وغيرهما.

وقد ركز أغلب هذه المحاولات، ومنها محاولة معالجة مشكلة دارفور بعد فهم جذورها، على إعادة تنظيم الدولة بوصفها قلب النزاع ويذكر حمدي عبد الرحمن: «أن المسألة الدارفورية في بعدها الداخلي تعبر عن "أزمة المشروع الوطني" وتطرح إشكاليات الهوية والمواطنة، والدور التوزيعي للدولة الوطنية في السودان»، (عبد الله الأشعل، 2007، 19) وهو بذلك، كأنه يجيب عن أصل المشكلة وطريقة حلها معاً. ولعل هذه القضية ظلت تشغل الباحثين السودانيين المهتمين بحماية السودان من التفكك، فظلت اقتراحاتهم تصب كلها في كيفية المزج بين الإقليمية وبناء السودان (عبد الهادي الحويج، 2017، 68) وخاصة بعد أن أكد استقلال الجنوب فشل ما تذرع به الشمال طويلاً من نزعة في المحافظة على وحدته بتصلب سياسي داخلي.

لقد شكل خطاب الفقر والهشاشة وتفسير التقاليد، مسوغات في خطاب الحركات المسلحة في دارفور، فهي تجد إقليمها مهمشاً، من حيث التنمية، ويمس هذا التهميش العرب وغير العرب، غير أن كل طرف يرى نفسه الأكثر تهميشاً ويصف تقرير جيروم توبيانا المعتمد عليه هنا، الصراع حول الأرض، بوجود ثنائية أساسية، عرب لا يملكون الأرض (مع استثناءات محدودة)، وغير عرب يملكون الأرض مع استثناءات

محدودة وتنظم هذه الملكية محلياً أعراف تقليدية يستند إليها غير العرب، في مقابل رفض العرب هذه الأعراف، وهذه الوضعية أساسية أيضاً لفهم النزاع في دارفور، وخاصة إثر مراحل توالي الجفاف التي ينتقل فيها الرحل إلى أراضي الغير وقد سببت هذه الأوضاع نشوب نزاعات عدة، كما حدث في عام 1980 ويلاحظ أن الحركات في دارفور جعلت من مهمتها إعادة التوازن إلى إقليم دارفور ضمن دولة السودان، حيث تذهب حركة العدل والمساواة التي يتزعمها خليل إبراهيم منذ تأسيسها عام 2003 إلى ضرورة إقامة فيدرالية حقيقية في إطار سودان موحد، على أن يكون رئيس الدولة بالتناوب، أما حركة تحرير السودان التي يتزعمها عبد الواحد محمد نور فإنها تأثرت كثيراً بخطاب الحركة الشعبية في الجنوب، وطرحه المشروع السودان الجديد. وعليه فإنها تطالب بإنهاء التهميش من خلال معادلة جديدة لتقسيم السلطة والثروة، واعتماد العلمانية والمساواة كأساس للمواطنة في السودان الجديدة (عبد الله الأشعل، 2007، 19). ويُلاحظ أن إعادة التوازن عبر تحديد الأدوار السياسية والتنموية يقع في قلب إدارة نزاع عميق في منطقة الساحل الشرقي بدار فور.

ولا تخفي الحركات السياسية في دارفور، رغبتها في حكم دارفور أو الهيمنة على السلطة داخله، كالتجمع العربي وجبهة تنمية دارفور التي تتكون من العرب، وكذلك تحالفات القبائل الأفريقية كالفور والزغاوة، الذين يتطلعون إلى تمثيلية تعبر عن وزنهم الإثني، وفي هذا يسعى كل طرف ليكون ممثلاً بالمواقع السياسية والحكومية لا بد أن النزاع حول الأرض والماء والسياسة وأزمة الحكم في السودان والتخلف وهشاشة الدولة (عبدالهادي الحويج، 2017، 69) وعدم قدرتها على الانخراط في مسلسل التحديث، والطابع التقليدي للعلاقات الاجتماعية، والاصطدام بين الأعراف والقوانين الحكومية، ونمط الإنتاج الاقتصادي وتدهور أداء القادة التقليديين، وتدخل الجوار (نظام الحكم في تشاد وليبيا في عهد معمر القذافي)، وهشاشة البناء الإقليمي وعزلة السودان دولياً، وعدم تدخل المجتمع الدولي السريع والإيجابي لحل النزاع، كلها عوامل أوجدت مناخاً مناسباً ليظهر النزاع، وينضاف إلى كثرة النزاعات التي عرفتها المنطقة الصحراوية والمحاور المتداخلة معها، والتي تشكل فيها الخلافات الدينية والمذهبية والإثنية وحتى القبلية دوراً بالغ الأهمية، مدعومة بالصراع حول الأرض أو حول حيازة بعض الثروات المادية أو تنازع القانون المعاصر مع الأعراف (عبدالهادي الحويج، 2017، 70).

وليس من غرض هذا التحليل التركيز على قراءة إثنولوجية للمشكلات الأفريقية العامة والمشكلات الأفريقية الصحراوية خاصة، غير أن التنوع الإثني هو جزء من مشكلة فهم صنع الدولة في أفريقيا، فالدمج العشوائي بين مجموعات إثنية غير مترابطة بينها بحد أدنى من الوعي القومي مؤشر قوي لفهم وضعية

التنافر الداخلي بين أجزاء الدولة وكيف أن الحكم لا يُقام إلا استناداً إلى انقلابات توطد دعائم الحكم بالقوة، ولا يمكن تطبيق أي نظرية تأسيسية للدولة – الأمة الغربية على مثل هذه الحالات (عبدالهادي الحويج، 2017، 71) ومن الناحية النظرية، فإن التمزق الإثني الداخلي يُنظر إليه بوصفه أحد وسائل تفتت الدول وإضعافها وتوقع ازدياد عددها وتكاثرها. ويكشف باحث روسي يدعى سيرجي أباشين، في دراسة مقارنة حول الإثنيات، بعنوان التحول من الهوية الإثنية في آسيا الوسطى : دراسة حالة الأوزبك والطاجيك، عن مقاربتين يقدمهما الإثنولوجيون حول التحول في الهوية الإثنية في آسيا الوسطى؛ إذ تعد إحداهما أن الإثنيات تشكلت في آسيا الوسطى على الأقل منذ ألف عام، وأن الألفية الماضية عرفت حرباً بين إثنيات مختلفة بهدف التأثير في الإقليم والسيطرة، ويُفسر عدد من الباحثين تزايد الدول في آسيا الوسطى وواقع النظام السياسي في المنطقة وفقاً لهذا المنظور، وتدعى هذه المقاربة البدائية أو الأصلية (عبدالهادي الحويج، 2017، 72).

أما المقاربة الثانية، فيقودها فريق قام على انتقاد المقاربة الأولى، ويرى أن الإثنيات في آسيا الوسطى ليست نتيجة للنزاعات القديمة وحركات السكان، ولكن نتيجة للإصلاحات التي شرعت فيها روسيا منذ القرن التاسع عشر، عندما استعمرت آسيا الوسطى، والتي استمرت في الحقبة السوفيتية، وتسمى هذه المقاربة البنائية وإلى عهد قريب، فإن ساكناً من آسيا الوسطى كان يجدد انتماءه أولاً بأنه مسلم، وثانياً بالمدينة أو المكان المحدد الذي يسكنه، ولا يحس بانتماء إلى أمة أو شعب بحسب المستشرق الروسي فاسيلي بالولد، كما أن الوحدة الوطنية المتصاعدة لم تظهر إلا قريباً بتأثير الثقافة الأوروبية عن طريق الروسية، ويرى الكاتب أن العامل الخارجي أساس في تحول الهويات في آسيا الوسطى، وأنه من الصعب الحديث عن إثبات من دول خليط بين إثنيات عدة، وخاصة التي ينظر إليها كأقليات والتي قد تشكل شيئاً مهم ويستند إلى عنصر التاريخ في ذكر بعض أشكال التعامل مع الإثنيات من منظور تدعيم النفوذ؛ مثل: الدور التركي (عزو محمد عبدالقادر ناجي، 2010، 35).

ويمكن أن يفيد هذا الوضع الإثني في آسيا الوسطى في تقدير أهمية الوضع الإنسي في شمال أفريقيا والصحراء أيضاً؛ إذ في المنطقة المغاربية مثلاً، وعلى خلاف السودان، فإن الأفراد يضعون الدرجة الدينية (الإسلامية) فوق الدرجة العرقية أو اللغوية.

وعموماً، فإن الباحثين الذين درسوا قضايا الإثنيات والأعراق كثيراً ما جعلوا من أفريقيا أحد مختبراتهم. ويمكن ملاحظة ما تشترك فيه نزاعات الجماعات في أفريقيا مع غيرها في قارات أخرى أيضاً، فيما يأتي:

- انفجارها بعد انسحاب المستعمر.
- يفيد هذا المعطى أن للمستعمر علاقة بهذه النزاعات.
- اعتمد المستعمر جغرافيا سياسية تقوم على تثبيت مصالحه وتحقيقها.
- حاول المستعمر أن يُصدر نظريات الأصل حول الهويات، وعن طريق هذا التصدير، تم تمييز بعض المجموعات الثقافية عن أخرى اقتصادياً وسياسياً وأكاديمياً.
- كان انسحاب المستعمر بعد رسم الخريطة السياسية، والتي تولدت منها سلسلة من نزاعات الحدود، وحروب تغيير في المستقبل.
- تم تفسير الحروب والنزاعات التي تولدت من هذه المرحلة في الغالب بالإثنية.

وينتقد آلان أنتيل تفسير واقع النزاعات هذا بكونها نزاعات إثنية في أفريقيا جنوب الصحراء، ويرى أن هذا التفسير السائد هو نتاج لعدم دراية، وتحول إلى توظيف تكراري وبافلوفي وسوسيو – بيولوجي بالنسبة إلى الباحث نفسه، فالمستعمر هو من " أوجدا الإثنيات"، وإن الإثنيات ليست جماعات بيولوجية متجانسة، وإنما وحدات تاريخية كما أشار جون فرانسوا بيار وبحسب هذا الرأي، فإن المجموعات الأفريقية قبل الاستعمار كانت منفتحة طبيعياً على اندماج الأجانب، وتاريخها تاريخ اندماج الأفراد من مجموعات مختلفة مع أخرى إن الاستعمار قام بإعادة تحديد الهويات، ويميل الباحث إلى اعتماد مقاربة تقوم على السكان الأصليين (عبدالهادي الحويج، 2017، 73) لمقاربة هذا الموضوع. وبرغم أن هذه المقاربة ارتبطت مع الشعوب الأصلية في أمريكا الجنوبية وأستراليا وأمريكا الشمالية، فإنها ارتبطت بمواجهات ضد الاستعمار، ثم ضد الدول التي تمت إقامتها بعد الاستعمار. تتركز مطالب السكان الأصليين في المحافظة على الحقوق الأصلية في الأرض واليوم في مختلف مناطق العالم، لا يمكن فصل دفاع الجماعات ونزاعاتها من دون تأكيد حقها في الأرض، فالحق في الأرض والثروات الموجودة على تلك الأرض هو ركيزة المطالب الأصلية، ولكنها في الوقت ذاته، فإن الثروات كانت سبباً وعاملاً حيوياً في تفسير سلوك الدول بحسب قدراتها وقواتها، فعند النشأة الأولى للدولة، كما حدث في منطقة الساحل والصحراء تتزاحم وتتصارع الدول حول موارد الأرض مع الجماعات التي ترى نفسها أصلية وذات الحق في تلك الموارد.

ومن المهم التنبيه هنا إلى فجوات الدراسات الإثنولوجية، والتي تم إسقاطها على مجالات معرفية ومادية متنوعة، ومنها تفسير مشكلة النزاعات، بإعادتها إلى قوانين تلقائية تؤطر سلوك الإثنيات إزاء بعضها الآخر أو إزاء الدولة (حمدي عبد الرحمن، 2007، 49).

المبحث الثالث

نزاعات مسلحة "أيديولوجية"

يتخذ من هذه النزاعات طابعاً مسلحاً، وتقوده جماعات مسلحة بمرجعية فكرية أو وعقدية دينية مضادة للحكومات المركزية، وهذه سمة بعض الحركات التي تدعي أو تزعم بانتمائها للإسلام المسلح التي تنشط في الجزائر ونيجيريا والصومال، وأكثر من ذلك وجود اتجاهات أيديولوجية مضادة لها دور كبير في التخطيط للحرب الأمريكية على الإرهاب؛ مثل: جناح المحافظين الإنجيليكيين ضمن الجيش الأمريكي، وكان من بينهم جنرالات واستراتيجيون؛ مثل: ديفيد باتريوس وديك تشيني ودونالد رامسفيلد، ودفع هؤلاء إلى إظهار الحرب على الإرهاب كمهمة حضارية وفي هذا الإطار، يمكن وضع أهم ردود الأفعال الأمريكية عما يُعرف اليوم بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الجهادية في القرن الأفريقي والجماعات الأخرى؛ مثل: بوكو حرام في نيجيريا (شوقي عطاء الله الجمل، النزاعات الأهلية في أفريقيا، 21).

يُطلق على هذه المشكلات اسم الإرهاب، ويعرف استخدام كلمة إرهاب في المنطقة بعض التداخل؛ إذ يسعى كل طرف لاستخدامه بالشكل الذي يحقق له بعض الامتيازات؛ مثل: ربطه ببعض مناطق الطوارق في مالي والنيجر غير أن الاهتمام المتزايد بالمنطقة سواء من حيث الأبحاث أو الإعلام، يُسهم في التمييز بوضوح بين مختلف هذه الجماعات الأساسية وأهدافها ويمكن القول إن الإرهاب ضمن دائرة الساحل الغربي وجد مجاله الخصب في الجزائر، ومن هذا البلد حدثت ضغوط ليتطور إلى جماعات مسلحة عبر الحدود، وذلك بإعلان القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ثم بالإعلان في ديسمبر 2011 عن تأسيس جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وبحسب أحمدو ولد عبد الله، فإن الجماعة الأخيرة هي بمنزلة تطور للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهي تنخرط ضمن مقياس لتنويع أو لتجزؤ الجماعات الأصولية، وأن جماعة بوكو حرام تعد مثالاً جد مقلق لهذا التنويع كما ،ظهرت جماعة أنصار الدين الطوارقية في شمال مالي، التي هي محطة أخرى متقدمة في المنطقة (محمود بابكر محمد، 2011، 102).

وتعرف العلاقة بين الجماعات المسلحة في نيجيريا والحكومة ومع المسيحيين أيضاً مشكلات متواصلة، وتجعل من نيجيريا أحد البلدان المحورية التي تثير انشغال المهتمين بمراقبة الإرهاب في المنطقة، فهي تعرف نشاطاً جهادياً حقيقياً ومتزايداً لجماعة بوكو حرام، أو جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان المتفرعة عنها، والتي أعلنت عن نفسها في ديسمبر 2012، واستدعى ذلك ظهور اهتمام خاص بنيجيريا بالنظر إلى الأهمية الجيوسياسية لهذا البلد في أفريقيا أصبحت المخاوف الحكومية من تطور العلاقة بين

جماعة بوكو حرام مثلاً والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أحد عناصر النقاش على الأقل في المنتديات الحكومية؛ مثل الذي كان في نواكشوط بين دول الميدان الأربع (موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد) وحضرته نيجيريا بالنظر إلى تزايد نشاط بوكو حرام وعملياتها النوعية في عام 2011 ويناير 2012، ويبدو أن بعض ملامح هذا الامتداد ظهرت بوضوح إثر أزمة مالي، واحتمال ضلوع الجماعتين المذكورتين في نيجيريا بعمليات مسلحة منها اختطاف سبعة أفراد من عائلة فرنسية في شمال الكاميرون في فبراير 2013، وكذا نصب كمين لشاحنة عسكرية تقل جنوداً نيجيريين وماليين للمشاركة في حرب مالي، كما سيتم توضيحه في المبحث الخاص بهذه الأزمة (عبدالله عبدالرازق إبراهيم، 1997، 117).

نزاعات أهلية متداخلة

من هذه النزاعات طابعه داخلي، ولا يقل أهمية عن الشكل السابق؛ إذ تنشب هذه النزاعات لأسباب داخلية قد تكون انتخابية أو اقتصادية أو سياسية إدارية، ذات علاقة بانعدام الاستقرار الداخلي وبالنظر إلى أن دول المنطقة تتصف بهيمنة العناصر التقليدية على انتهاء الأفراد كالقبيلة والجماعات، سرعان ما تتحول هذه النزاعات الانتخابية أو الاجتماعية – الاقتصادية إلى نزاعات قبلية أو إثنية أو أصلية أو بين جماعات تنتمي إلى أقاليم مختلفة وشهدت ليبيا مثل هذا النزاع في عام 2011، كما شهدت إثيوبيا على مدى عقود وضعاً داخلياً متقلباً عرف عدداً كبيراً من النزاعات نشبت بين الحكم السياسي وحركات المعارضة المسلحة، وامتزجت فيها مشكلات الحكم بمشكلات الإدارة المحلية وسوء الاستخدام للمورد الاقتصادية

إضافة موجة ضغوط الجفاف ونقص الغذاء، عرفت ساحل العاج مثل هذا النزاع أيضاً في عام 2011 بانقسام أنصار المرشحين للرئاسة، وترتب عليه انقسام الجيش، وكان البلد مرشحاً لهذه الأزمة نتيجة أزمة الإثنيات الداخلية، وخاصة بين التي من أصل مالي أو بوركينابي وبين ذات الأصل المحلي، إضافة إلى التوازن بين المسلمين وغيرهم كالمسيحيين كما عرفت بعض البلدان الأخرى؛ مثل: سيراليون وليبيريا نزاعات متشابهة، وغالباً ما تثير هذه النزاعات انقساماً في الجيوش وانتشار السلاح وتدخل دول الجوار في دعم إحدى الجماعات على حساب الأخرى، مما يزيد من إمكانية انتقال المشكلات وانتشار السلاح، ويساعد على هذه النزاعات الأخيرة أيضاً انعدام الاستقرار السياسي والانقلابات المستمرة على السلطة والتي عرفتها منطقة الساحل وغرب أفريقيا (عزو محمد عبدالقادر ناجي، 2010، 35).

وتعمل بعض الهيئات كالأمم المتحدة عبر مكتبها في غرب أفريقيا وبتنسيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والحكومات المحلية والهيئات المدنية في المساعدة على تجاوز هذه الأزمات الأخيرة، وذات الصلة بالمشكلات الأمنية الأخرى كالتهريب والاتجار في المخدرات

ويُساعد هذا العمل على الكشف عن أهم التحديات بالنظر إلى العمل الميداني الذي يقوم به هؤلاء الأطراف، وهو ما يمكن أن يساعد المتدخلين في التعرف الأولي إلى المنطقة ومشكلاتها الأساسية (عزو محمد عبد القادر ناجي، 2010، 36).

تعكس هذه النزاعات نماذج من أنماطها الشائعة التي عرفتها المنطقة، ويبدو أن طرق تسويتها كانت موضوعاً لسجال طويل وفي كل الأحوال، فإن التكامل الإقليمي كان أحد الاقتراحات التي ظلت تحكم آراء الباحثين والخبراء والمؤسسات، غير أن التكامل في أفريقيا لم يقطع خطوته الأساسية لبناء تعاون إقليمي ويحظى التكامل الداخلي والإقليمي بهذه الأهمية نظراً إلى طبيعة هذه النزاعات العابرة للحدود، فإحداث مجالات الدماج كبرى من شأنها أن تحد من نزعة الجماعات والقبائل، لكن هذه لا يمكن أن تتم من دون التفاح مرونة أكبر في إعادة رسم الخريطة السياسية في أفريقيا، والتي يتوقع أن تعرف إعادة رسم في مناطق عدة (محمد البشير أحمد موسى، 2000، 37).

ومن الناحية النظرية، يأخذ الباحث حمدي عبد الرحمن بهذا الرأي، وهو يحاول اقتراح إعادة توجيه العلاقة الإقليمية في منطقة البحيرات العظمى؛ إذ يقول إذا أخذنا منطقة البحيرات العظمى، فسوف نجد أن التوتسي الذين يشكلون أقلية في كل من روا سما وبوروندي سيصبحون في حالة قيام كيان إقليمي أوسع – تشكله تنزانيا مثلاً – هم وإخوانهم من الهوتو أقلية في هذا الكيان، وعلى الرغم من جرأة هذا الطرح وعدم واقعيته إلا أنه يؤكد أهمية منظور التكامل الإقليمي القاري في أفريقيا كمدخل للتعامل مع قضايا الصراع العرقي والحروب الأهلية التي تشهدها ... مناطق القارة ويبدو أن الوضعية في البحيرات العظمى أكثر تعقيداً منها مقارنة بالساحل والصحراء؛ حيث لا تعرف المنطقة انقسامات بالحدة ذاتها، وربما تساعد قلة السكان، واتساع المجال الصحراوي في الحد من الاحتكاك المباشر بين الجماعات في هذه المنطقة، ويلاحظ العكس في غرب أفريقيا أو في القرن الأفريقي؛ حيث المواجهات العرقية كانت أكثر حدة ودموية، ومن خلال هذه المقارنات، يبدو أن إدارة المشكلات الناتجة من النزاعات في الساحل الأفريقي على قدر لا بأس به من السهولة مقارنة بغيرها من المناطق الأفريقية. ويُمكن أن تنتظم بدورها حول تنظيم التكامل السياسي والثقافي الإقليمي، وتنويع المراكز الثقافية والاقتصادية عبر الصحراء، فنزاع دارفور مثلاً، لا يمكن تسويته من دون إقرار توازن داخلي حول مراكز متعددة الوظائف فيها، يمكن أن تساعد على الإقناع بالارتباط المستدام بالسودان، وهكذا الأمر بالنسبة إلى غيرها (عزو محمد عبد القادر ناجي، 2010، 37).

تقاطع عناصر وافدة مع أخرى محلية في المنطقة

إذا كانت النزاعات المذكورة سابقاً التي عرفتها المنطقة لعقود طويلة، وكذا النشاطات الجهادية تحمل سمات معروفة، فإن تشابك المصالح بين الجماعات أصبح يؤثر في أنواع مستجدة من الأمن، تعود بدورها إلى عناصر خارجية متشابكة ومستجدة أيضاً، ولذلك فوجود عناصر خارجية للمشكلة الأمنية في الساحل والصحراء يضفي ضغطاً زائداً على المنطقة، ويمكن حصر هذه العناصر في تمظهرين خارجيين: أولهما تنسيق الشبكات لنشاطاتها عبر الحدود، وثانيهما مؤثرات التقاطع الجيوسياسي عبر البحار والأقاليم البرية (محمود بابكر محمد، أثر 2011، 103).

التنسيق بين الشبكات عبر الحدود

يتميز هذا العنصر بمستجدات تطوير التنسيق بين شبكات أفقية تتسم بالانسيابية ويلاحظ ذلك في تنسيق العمل بين شبكات إرهابية تتميز الشبكات الإرهابية بكونها أهم مستجد على المنطقة، والذي أعطى للأمن في منطقة الساحل والصحراء بعداً جديداً ويظهر أن هذا النوع من التهديدات المرتبطة بالعمليات الجهادية في المنطقة المغاربية مثلاً، مستورد من مغاربيين من أفغانستان ومن الشرق الأوسط، بحسب أحد الباحثين وقد تجلت أيضاً شبكة التنسيق هذه في حدوث تغيرين في جوهر نشاط الجماعات الإرهابية حدث التغير الأول في التحالف بين القاعدة وجماعتين مسلحتين في المنطقة المغاربية وهما الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية والجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية (محمود بابكر محمد، 2011، 104).

الخاتمة

في ختام هذا البحث يتضح لنا بجلاء دور تحديات الأمن المحلي والإقليمي في دول الساحل الأفريقي، بحيث اتسعت معه دائرة التوترات الأمنية الداخلية في دول الساحل وشدة الاستقطاب بين مختلف الأطراف، فعلى الرغم من أن التحديات الأمنية في دول الساحل الأفريقي ليست بالأمر اليسير، بل إن التدخلات الخارجية والمؤامرات الداخلية والتهويلات الإعلامية وتداخل الأجندة والمصالح لدول الجوار والدول الكبرى جعل من عدم توفير الأمن والتحديات المحلية والإقليمية قضية يصعب التكهن بحلها على المدى القريب، إن الاتحاد الأفريقي كان له أن يؤتي ثماره وينجح في حل الأزمات والقضايا في أفريقيا عامة.

النتائج والتوصيات:

وقد خلص البحث الى تحقيق النتائج التالية:

- تزايد النزاعات المسلحة التي تشهدها دول الساحل الأفريقي عن تصاعد النزاعات المسلحة، مما أثر على الاستقرار الأمني في المنطقة الساحلية.
- انتشار الجماعات المتطرفة مثل الجماعات الجهادية وبوكو حرام وداعش هذه الجماعات أصبحت تهدد الأمن المحلي والإقليمي.
- تفاقم الأزمات الإنسانية مما أدت النزاعات الى نزوح جماعي للسكان وزيادة الاحتياجات الإنسانية.
- تدهور الأوضاع وتأثرت الاقتصادات المحلية بسبب النزاعات مما زاد من معدلات الفقر والبطالة في دول الساحل الأفريقي.
- تحديات للحكومات وضعف مؤسسات الدولة وعدم وجود سياسات فعالة لمواجهة التحديات الأمنية في الساحل الأفريقي.

ومن أبرز التوصيات ما يأتي:

- ضرورة تقوية المؤسسات الأمنية وبناء القدرات، وتوفير التدريب اللازم لعناصر دول الساحل الأفريقي.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين دول الساحل ودعم الجهود الدولية الرامية لمكافحة الإرهاب.
- التنمية الاقتصادية المستدامة للاستثمار في البرامج لتنمية الاقتصاد وتحسين الظروف المعيشية والتقليل من حدة الفقر.
- تعزيز الحوار والمصالحة وتشجيع الأطراف المختلفة لتجنب الفتن والنزاعات من اجل المساهمة في استتباب الأمن في دول الساحل الأفريقي.
- دعم المجتمع المدني وتعزيز دور المنظمات في التوعية والمشاركة في جهود السلام.
- توفير المساعدات الإنسانية والمساهمة في دعم الجهود الإنسانية في تلبية احتياجات النازحين والمجتمعات المتضررة من النزاعات والحروب المتكررة في دول الساحل الأفريقي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر النهضة اي مستقبل، مكتبة مدبول، ط1، القاهرة، 2007م، ص 48.
2. شوقي عطاء الله الجمل، النزاعات الأهلية في أفريقيا، ص 462.
3. عبد الله الأشعل، أزمة دارفور بين محاولات التدوين وجهود التسوية، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سلسلة كتيبات السودان، رقم 2، يونيو 2007م.
4. عبد الله عبد الرازق إبراهيم، مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانية، ندوة مصر وأفريقيا، الجزور التاريخية الأفريقية المشكلات المعاصرة، المجلس الأعلى للثقافات بمصر بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1997م، ص 116.
5. عبد الهادي الحويج، أفريقيا وتدوين النزاعات المسلحة، ط1، 2017م.
6. عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثرها في تنظيم مرافق الأمن.
7. فليغن، السيد: (تجمع الساحل والصحراء: شمس وطاقة تجمع بين العرب والأفارقة)، الأهرام الرقمي، ديسمبر 2012م Http://digital.ahram.org.eg/policy?sahel=111404:
8. لاخر، لغرام: الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012م.
9. محمد البشير أحمد موسى، تشاد مقاربه لبناء دولة حديثة، ط1، 2000م، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية– الرياض.
10. محمود عبد الرحمن الشيخ، الحدود الاستعمارية وأثرها في مشكلات أفريقيا، ورقة مقدمة لندوة الجامعات، والعمل الإسلامي في أفريقيا، جامعة أفريقيا العالمية في الخرطوم، مارس 2004م.

ثانياً: الدوريات العلمية

1. حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر النهضة أي مستقبل.
2. شوقي عطاء الله الجمل، النزاعات الأهلية في أفريقيا، ص 21.
3. عبد الهادي الحويج، أفريقيا وتدوين النزاعات المسلحة، ص 73.
4. عزو محمد عبد القادر ناجي، أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا، الحوار المعتمد، العدد 2176، 2010/5/9م، ص 35.
5. يحيى زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، مركز الجزائر للدراسات، الدرجة 28 نوفمبر 2012م.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1. توبيان، جيروم. (نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان) ورقة عمل التقويم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، مارس 2011م.
2. عبد الله عبد الرازق إبراهيم، مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانية.
3. عزو محمد عبد القادر ناجي، أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا.

4. محمود بابكر محمد، أثر النزاعات الإقليمية في تجمع دول الساحل والصحراء عن الأمن الإقليمي، ماجستير، 2011م، جامعة أفريقيا العالمية، ص 102.

رابعاً: المؤتمرات العلمية:

1. شوقي عطاء الله الجمل، النزاعات الأهلية في أفريقيا، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية، ص 455-460.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

1. القيادة الأمريكية لأفريقيا-شتوتغارت: www.africom.mil
2. المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا-أبوجا: www.ecowas.int
3. الموقع الإخباري المتخصص في الساحل-باريس: www.sahel-intelligence.org
4. الموقع الإخباري لافريكوم حول المنطقة المغاربية: www.magharebia.com
5. الهيئة بين الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا: www.igad.int
6. جورنال لوساحل: www.lesahel.org
7. مرصد الساحل والصحراء-تونس: www.oss-online.org
8. مركز الاستراتيجيات للأمن في ساحل الصحراء-نواكشوط: www.centre4s.org
9. معهد الدراسات الاستراتيجية لأفريقيا-دكار وأديس أبابا: fr.africancentre.org
10. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-باريس: www.oecd.org